مجلـة التطوير العلمي للدراسات والبحوث
Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)
المجلد الثالث، العــدد: 9 (2022)، Volume 3, Issue 9

الأوضاع الاقتصادية وآثارها على الحياة الاجتماعية في دارفور (102–120)

د. عبد المجيد أحمد عبد الرحمن
جامعة النيلين (السودان)، aaamageed@gmail.com

Economic conditions and their impact in social life in Darfur

Dr. Abdal Mageed Ahmad Abdal Rahman
AL-Neelain University (Sudan), aaamageed@gmail.com

ملخص:

عاشت دارفور طوال العقود الاربعة الماضية أوضاعاً إجتماعية ماساوية نتيجة للآثار الناجمة عن الاقتصاديات التقليدية المعيشيَّة، فقد وعملت المتغيرات الوسيطة من نهب مسلح وإقتتال قبلي وحروب بين جماعات المتمردين والحكومة إلى إحداث آثار عميقة على مستوى المتغيرين: الأساسي وهو الاقتصاد والتابع وهو المجتمع وحركتة وتغيره، وبذلك تأثرت الأنماط المعيشية من زراعه ورعي وإنتاج غابي، لذا هدفت الدراسة الحاليَّة إلى الكشف عن الأوضاع الاقتصادية وآثارها الناجمة عن تلك المؤثرات على مجتمع دارفور، سواء على مستوى علاقات الجماعات وانعكاسات عدم الإستقرار الأمني ومآلاته، والتدخلات الرسميَّة. كانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي تمسك الجماعات القبائلية بأعراف وقواعد ملكية الأراضي(الحواكير) باعتبارها أهم الأصول وعنصر الاقتصاد الأول الذي يقوم عليه الأنشطة الاقتصادية، فنشأت نزاعات عديدة وعدم إستقرار جراء الحروب بين الجماعات، فكانت الهجرات والنزوح والحياة في المعسكرات، وظهرت أساليب إدارية غير تلك التقليدية الأهلية التي كانت تعمل على الضبط الاجتماعي في المجتمع المحلي. إن البقاء في المعسكرات والإعتماد على الإعانات من شأنهما أن يفقدا الأجيال الجديدة الثقافة المرتبطة بالأرض والزراعة والرعي ، ويتوقف نقل الخبرات عملياً. وإن طالت إقامتهم في المعسكرات فسيكون للتدريب والتأهيل على الحياة في بيئاتهم تكلفة اجتماعية واقتصادية كبيرة. وعلى ذلك أوصت الدراسة بتكثيف جهود التنمية التي توفر فرصاً إقتصاديَّة وإتجاهات إجتماعيَّة جديدة متطورة نحو الكسب والإبتعاد عن التمسك بالقيم التقليديَّة للملكيَّات الجماعيَّة للأرض، والتداعي والتمسك بالقبيلة، وكما تقود التنمية أيضاً إلى إيجاد فرص عمل وفيرة وجديدة ومتنوعة ، وهذا من شأنه أن يقود للمنافسة في الكسب وتجويد الإنتاج بعيداً عن المناصرة العاطفية، وعندها لن تكون المعسكرات ملاذاً للمعيشة، ويتفرق الأفراد إلى حيث حياة إقتصاديَّة جديدة.

كلمات مفتاحية: الأوضاع الاقتصاديَّة، الحياة الاجتماعيَّة، الآثار الاقتصاديَّة.

Abstract:

Over the past four decades, Darfur has experienced tragic conditions due to the effects of traditional subsistence economics. The intermediate variables, such as armed looting, tribal fighting, wars and rebellion, have had profound effects on the level of the two variables: The independent variable which is the economic, and the dependent one which is the social life. Accordingly, the living patterns, including agriculture, pastorals and forest products, were badly affected. Accordingly, the current study aimed to reveal the economic conditions and their effects resulting from those influences on Darfur society, both at the level of group relation, the repercussions of security

instability and its consequences and official interventions. The most prominent findings of the study were the adherence of tribal groups to the customs and rules of land ownership (hawakeer) as being the most important assets and the basic element of their economic activities. New administrative methods appeared other than those previous traditional civil ones that worked on social control in the community. Staying in the camps and relying on subsidies would make the new generations lose the culture associated with the land, agriculture and grazing, and the transfer of experiences would practically stop. If their stay is prolonged, training and rehabilitation for life in their environment will have great social and economic cost.

Keywords: Economic conditions, social life, economic impacts.

مقدمة:

الحياة الاجتماعية متداخلة ومتكاملة الأجزاء، فمكوناتها البنائيَّة تتساند من أجل إحداث التوافق الوظيفي بينها. وعلى ذلك فالأوضاع الاقتصاديَّة للمجتمعات الإنسانيَّة والواقع الاجتماعي يتأثران ببعضهما. ولم تكن كل تلك الوقائع مستجدة ومستحدثة، فقد مضى على بعضها أعواماً ، ورسَّخت قيماً ، وتم قبول بعضها والتمسك بها ضمن حزمة ثقافاتها وممارساتها، وأخذت بعضها في التحول والتغير وأخرى في الإندثار والتقهقر وعدم قدرتها لمواكبة الواقع. إنَّ كل هذه العمليَّات الاجتماعيَّة هدفها إحداث درجات من الإستقرار الاجتماعي بما يشمله من متغيرات متعددة.

تحاول هذه الورقة دراسة آثار الأوضاع الاقتصادية وانعكاسات عدم الإستقرار الأمني على واقع الحياة، ومآلات عمليَّات الهجرات والنزوح، ودور التدخل الحكومي بالتنمية، وجميعها تشكل أرضيَّة تنبني عليها هذه الدراسة. تلعب دوراً هاماً في الإستقرار الاجتماعي وتشكيل تلك المجتمعات ،إلَّا أنها في بعض الأحيان تصبح نتيجة للأوضاع الاجتماعية، فتكون بذلك سبباً ونتيجة، وتتداخل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية مع بعض كمؤثرات إلى درجة صعوبة الفصل القاطع بين في أيهما السبب والنتيجة، لأن المتغيرات الفاعلة هي متغيرات وسيطة. هذا يعني أن العلاقة بين أثر النمو والعمليَّات الاقتصادية على الواقع الاجتماعي على درجة من التعقيد، وهي بذلك علاقة غير خطيَّة (non-linear)، ولذلك وجدت دراسة تلك الأوضاع الاقتصاديَّة على حياة المجتمعات إهتماماً بالغاً،+ فكتبوا أوراقاً وبحوثاً متعددة، مثل آدم الزين محمد والطيب إبراهيم وادي (1995)، والتجاني مصطفى محمد صالح (1999)، ومنزول عبدالله منزول عسل (2005)، ومحمد سليمان محمد (2008)،كما عقد عدد كبير من مؤ تمرات الصلح كان آخر ثلاث منها في ولاية غرب دارفور بمدينة الجنينة في هذا العام 2022.

مشكلة الدراسة:

عاشت ولايات دارفور خلال العقود الأربعة الماضية أوضاعاً مأساويَّة جراء الإنفلات الأمني والنهب المسلح والحروب والاقتتال بين بعض القبائل وبعض الجماعات المختلفة التي قادت التمرد ضد الحكومة، وأدى ذلك إلى تأزم الوضع ،

وأخذت غالب الجماعات الاجتماعيَّة تبحث عن الاستقرار والحياة الآمنة، ولم تتمكن كثير منها أداء عملها ألأساسي وهو الزراعة أو الرعي أو الأثنين معاً، وانعكس كل ذلك بالطبع على واقعها الاقتصادي، خاصَّة وأن الأوضاع الأمنيَّة غير المستقرَّة والمتفلتة أجبرت كثيراً منهم للنزوح إلى أطراف المدن والمعسكرات التي أقامتها الحكومة والمنظمات الدوليَّة، وقد إختار بعض منهم النزوح إلى بعض المناطق داخل إقليم دارفور أو إلى مناطق السودان الأخرى ، بل وإلى الهجرة في بعض السوانح إلى دول الجوار.

قادت الهجرات والنزوح إلى تبني نظام إعاشي جديد في مجتمع المعسكرات وأطراف المدن، وأحياناً الإعتماد على الإعانات. كما بدأ التعايش وبناء علاقات مع جماعات في الجوار السكني لم تكن ضمن جماعاتهم قبل النزوح، وأدى ذلك إلى تبني أساليب جديدة للتوافق والتكيف الاجتماعي مع آخرين، ومثل ذلك كانت معايشتهم لعمليات التدخل الحكومي الرسمي والمنظمات، وهكذا حتى الإدارات الأهليَّة فقدت قوتها وقدرتها وحتى سلطتها على مجتمعات تختلف في مقومات تكوينها عن تلك التي كانوا يقومون على إدارتها. فهؤلاء وفدوا من مناطق عديدة وجهات مختلفة وقبائل متعددة من حيث الإنتماء ومن حيث التبعيَّة الإداريَّة أيضاً. وبذلك تشكلت أنماط جديدة لأساليب الحياة والعلاقات الاجتماعية واقتصاديات الأسرة والجماعة، وبدأ التحول يسود في كثير من مظاهر الحياة وخاصة الاقتصادية، ويقود هذا للتساؤل الرئيس للورقة:

كيف قادت الظروف الاقتصاديَّة إلى تحولات وآثار في الحياة الاجتماعيَّة في ولايات دارفور؟

وتتفرع من هذه االسؤال أسئلة فرعيَّة هي:

أ- ما هو الواقع الاقتصادي الذي كان يسود في مجتمع دارفور؟
ب- إلى أي مدى إستطاع المجتمع أن يتكيف مع هذه التحولات الاقتصاديَّة؟
ج- كيف أثر التدخل الرسمي الحكومي ببرامج التنمية في بعض التحولات الاجتماعية؟

د- كيف تأثرت الأوضاع الاجتماعية بالظروف الاقتصادية السائدة والمستجدة في ولايات دارفور؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

أ- الوقوف على الآثار الاجتماعية الناجمة عن الاقتصاديات التقليدية المعيشية في دارفور.
ب- التعرف على آثار التدخلات الرسمية بالتنمية وعلى أساليب حياة المجتمع المتغيرة.
ج- الوقوف على تداعيات الحراك الاجتماعي جراء عدم الاستقرار وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية للسكان.

د- الكشف عن الواقع الجديد للنمط الإعاشي والإنتاجي في الاقليم.

منهج البحث:

تبنت هذه الدراسة المنهج الوصفي لوصف وتحليل الأوضاع الاجتماعية المتأثرة بالظروف الاقتصادية بإقليم دارفور.

1- دارفور : الموقع والمؤثرات البيئيَّة على أنماط الحياة:

يقع إقليم دارفور في إقصى غرب السودان بمساحة قدرها 510000 كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانه 7437118 نسمة بما يعادل 25% من سكان السودان، وتسود فيه الحياة الريفية بنسبة 90% و10% في الحضري السابق، غير أنّ ذلك التوصيف لأنماط الحياة لم يعد يماثل الواقع بسبب الحروب وإنعدام الأمن والأوضاع الاقتصادية والظروف البيئيَّة التي قادت للهجرات والنزوح (أسماء محمد جمعة، 2013:142).

تتدرج الأقاليم المناخية في هذه المساحة من شبه الصحراء عند خط 16° شمال، ذات الامطار القليلة التي لا تتعددى 100 ملم في السنة ، الي المنطقة الوسطى بين خطي 12° -16° شمال ،هي مناطق السافنا ذات الأمطار المتوسطة إلى جنوب الأقليم في حزام السافنا الغنيَّة التي تتراوح الأمطار فيها ما بين 500 – 900 ملم في السنة. وعلى هذا فإن الأراضي الرمليَّة والكثبان تشكل خصائص تكوين السطح والطبوغرافيا في الشمال، بينما تغطي الرمال وبعض السهول الطينيَّة والوديان ذات الأشجار المتنوعة والغابات والهضاب والجبال البركانيَّة المنطقة الوسطى. ولعل من أبرز معالم هذه المنطقة " جبل مرَّة " الذي يتوسط الإقليم بإرتفاع 3000 متر فوق سطح البحر. أمّا في جنوب الإقليم فهناك الأراضي الطينيَّة والغابات والحشائش الطويلة.

تشكل هذه البيئات المناخيَّة الثلاث أنماط وأساليب الحياة لدى سكان دارفور. فبينما يسود رعي الإبل والضأن في الشمال مع قليل من الزراعة، يزداد التركيز والإعتماد على الزراعة كلما إقترب من الوسط، وتسود الزراعة المطريَّة في الوسط مع مع تربية قليل من الأبقار والضأن والماعز، ويشكل رعي الأبقار نمط الحياة المعيشيَّة في الجنوب مع قليل من الزراعة، وعلى ممارسة هذه الأنماط المعيشيَّة جاءت تسميَّات سكان المناطق الوصفيَّة لها بأنهم " أبالة " في الشمال (رعاة إبل)، وزرَّاع في الوسط، و" بقارة " في الجنوب (رعاة أبقار) (صالحيَّة بدوي عبد الكريم غاني،2011:409)، ويمكن أن توصف هذه الأشكال بأنها إقتصاديات معيشيَّة. هذا إضافة إلى بعض المجتمعات الحضريَّة في عدد من المراكز والمدن مثل الفاشر ونيالا والجنينة وزالنجي والضعين وكتم وغيرها.

أمَّا من الناحية الإداريَّة فقد قسمت دارفور إلى خمس ولايات هي شمال وغرب ووسط وجنوب وشرق دارفور، وتتمتع كل ولاية بخصائص نمطي الحياة السائدة في دارفور وهما الزراعة والرعي. فبكل ولاية جماعات تغلب عليها طبيعة الحياة الزراعية وأخرى النمط الرعوي. ولا تشكل هذه الأقاليم حدوداً ثقافيَّة مثلها ومثل الجوار في السودان والخارج. فدارفور تحدها الولاية الشمالية وولايات شمال وغرب كردفان وولاية السلام وولاية غرب بحر الغزال من الشمال والشرق والجنوب الغربي على التوالي، بينما تجاور دول افريقيا الوسطى وتشاد وليبيا من الجهات الأخرى.

2- الحياة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة في دارفور:

خضع مجتمع دارفور إلى تغيرات وتحولات إجتماعية خلال تاريخه الطويل عبر عمليات اقتصادية مختلفة، وهي التي قادته إلى الوضع الحالي. إنَّ بعضاً من هذه العمليات تمت عبر التغير التدريجي التلقائي من حالة أخرى، وهي عمليَّات النمو " growth"، غير أنَّ بعض جوانب الحياة الاقتصادية تعرضت للتدخل " intervention " الخارجي سواء كانت بالمراسيم السلطانيَّة أو الخطط والبرامج الحكوميَّة، فوجهت التغير والتحول، وهي عمليَّات التنمية " development ". إنَّ هذا الواقع يجعل من غير الممكن تناول إقتصاديات مجتمع دار فور وآثارها دون تناول النمطين من أنماط التغير التلقائي والمقصود المبرمج.

تؤثر عمليات النمو في الهياكل الاقتصادية، ومن ثم ينعكس على الأبنية والعلاقات الاجتماعية خاصة في بناء القطاعات الاقتصادية " sectoral economics " مثل القطاعات الزراعية والرعوية وأصحاب المهن والتجارة، وهذه من دواعي تركيز هذه الدراسة على مثل هذه القطاعات في تحليل أثر الاقتصاد عليها، كما تؤثر هذه العمليات أيضاً على مستويات المعيشة وأنماط الإستهلاك وتتطلب مهارات، ثم أحياناً تتطلب أيضاً التدخل عندما تعجز الهياكل التقليدية عبرعمليات النمو مقابلة الطلب في السلع والمهارات والمعرفة. وفي هذا الصدد ليس النظام الاقتصادي هو الأهم والمتأثر بالتحولات، وإنما كل البناء الاجتماعي (Bourguignon, Francois, 2004). وعندما تختلط العمليات التي نتجت جراء النمو أو التنمية، وكذا العوامل والمسببات والنتائج، عندها أيضاً تكون العوامل نتائجاً والأسباب عواملاً.

هناك ميكانزمات وآليَّات محددة في المجتمع لنشر النمو في بقية أجزاء المجتمع، مثلاً من خلال المنافسة في سوق العمل والهجرة التي تكون إستجابة للنمو الحضري والتطور التكنولوجي الذي ينحاز إلى قطاعات العمالة الماهرة والتأقلم السريع للتكنولوجيات الوافدة. ولم تزل هذه العمليات تشكل أساس التحول التدريجي الاجتماعي " social evolution".

3- النمو الإقتصادي في دارفور:

أدى تنوع مجتمعات دارفور القبائلية والإثنية وكثرتها التي فاقت الثمانين واختلاف البيئات الجغرافية إلى تنوع في الطلب والاستهلاك، ومن ثم تنوع في الأنشطة الأقتصادية، وزاد من ذلك النسبة العالية لعدد السكان. قاد هذا إلى العمل لزيادة الإنتاج لتلبية الحاجات المجتمعية المتزايدة والمتنوعة عبر عديد من الأنشطة المشتملة على الزراعة والرعي والصناعات الحرفية التقليدية والإستفادة من الثروة الغابية، وقيام أسواق عديدة وطرق تجارية داخلية وخارجية، ووفود تجار من السودان النيلي (شمال السودان) ممن عرفوا محلياً (بالجلَّابة) الذين منهم من إستقر نهائيَّاً وصار جزءاً من ذلك المجتمع، ومنهم من عاد بعد فترة يسيرة ، وآخرون يطبقون مفهوم المسمى (جلابة) بالسفر المستديم جيئة وذهاباً (لجلب) البضائع من وإلى دارفور. إنَّ كل هذا تم بصورة تلقائية عبر مؤسسات وأنساق المجتمع المختلفة، وكان نتاجاً لذلك العديد من الأنشطة الاقتصادية هي:

أ- ملكية الأراضي (الحواكير):

الأرض مصدر الإنتاج الأول ، وأهم الأصول الإقتصادية (assests) ، وهي الثروة الأساسية وعماد الإقتصاد للافراد والجماعات في دارفور ، وهي بالتالي مصدر القوة الإقتصادية للزراعة والرعي ، ولتمكين أفراد من غير الملاك من زراعتها موقتا شريطة أن يدفع إيجار عينياً من محصول الزراعة تسمي " عوايد" ، وهذه الأراضي لا تخضع للضرائب الحكومية ، وهي مصدر القوة الإدارة الأهلية والسلطة (آدم الزين محمد، 2008:133) ، ولذلك يقولون " من لا أرض له لا ملك له " أي أنه لا يملك حق التعيين في الإدارة الأهلية للمنطقة ، وقد نتج عن تلك القاعدة العرفية منذ ثمانيات القرن العشرين جدلاً ونزاعاً لم تزل تداعياته متوفرة وطائلة في الصراع، من ذلك فإنَّ الحرب بين قبيلتي الفور والترجم في العام 1991 في جنوب دارفور في مناطق بلبل تمبسكو وبلبل أبوجازو وبلبل دلال عنقرة وضواحي مدينة كاس مرتبطة بملكية الأراضي والنزاع على السلطة المحليَّة (علي أحمد حقَّار، 2003).

تعتمد القطاعات الإقتصادية علي الأرض وحقوق إستخدامها . وعلي الرغم من أن ملكية الأراضي في دارفور قد خضعت للتقنين بواسطة سلاطين دارفور عبر الصكوك والمراسيم الملكية السلطانية للجماعات القاطنة في حدود السلطنة (Young, Helen, et al., 2005:2) ، وهو تدخل من أجل التنظيم الإقتصادي والإجتماعي في آن واحد، إلَّا أن واقع الحال يؤيد أن الجماعات الأساسيَّة التي تقطن دارفور قد استقرت في الأرض وقامت عليها مملكتي الداجو والتنجر، وأن سلطنة الفور نشأت في أرض الفور بجبل مرة إبتداء ، وهذا يعني أن تطور نظام ملكية الأراضي كنظام إقتصادي سابق للتخطيط والتدخل الرسمي.

ورغم تقنين ملكية الأراضي لسكانها بواسطة السلاطين ، إلا أنهم اقتطعوا في بعض المناطق أراض خصصت كملكيات (حواكير) لجماعات أخري مختلفة إثنياً وفد أغلبهم عبر بوابة دارفور الغربية من افريقيا سواء كانت جماعات عربية أو غير عربية أومن السودان النيلي ، وأكثر هؤلاء من فئة الفقهاء والعلماء المسلمين ومعهم جماعاتهم في بعض الأحيان ، وذلك بغرض توفير أصول تمكنهم من الإعاشة وأداء رسالتهم الدينية بنشر تعاليم الإسلام وتحفيظ القرآن الكريم ، كما منحت بعض الجماعات من نفس الجهات أراض لمقابلة الحاجات المتزايدة للعمالة (Young, Helen, et al., 2005:3) ، ومن بعد صار التصرف في هذه الأراضي ملكية خاصة بهم يتوارثونها مثل غيرهم من ملاك الحواكير.

تقبل جماعات ملاك الحواكير في دارفور الوافدين كأفراد للعيش معهم إذا ما إلتزاموا بأعرافهم وقيمهم بإعتبارهم جزء من مجتمعهم ، لكنهم لا يقلبون إستيطان الجماعات لأنهم يفقدون أراضيهم كما يزعمون (علي أحمد حقَّار، 2003:163-164) ، وهو ألأمر الذي أفضي إلي كثير من النزاعات جراء عدم إستيعاب مقاصد الملاك وتفسير ثقافات إصحاب الحواكير برفضهم لهم وفق منظورهم اللملكية (ethnocentrism) (Simpson, L. G., 1991:111)، أو ألإشارة إلي أنها لا تتفق مع قانون 1971 الخاص بملكية الأراضي في السودان (آدم الزين محمد، 1998:53) والذي لا يعلمه الوافدون وإنما بإيعاز من ذويهم ممن وفدوا في وقت سابق وهم يعلمون ويطلبون إليهم ذلك.

إن عرف ملاك الحواكير بصفة عامة يسمح بإستخدام الأراضي للحصول علي الماء والمراعي ولإقامة الأفراد، ويمكن استخدامها للزراعة بعد السماح بإستغلال قطعة معينة من الأرض أو الإستفادة من الهشاب للحصول علي الصمغ العربي ، ومثل هذا النظام أدي إلى تشابه الجماعات القاطنة في الحاكورة الواحدة في ثقافاتها ، بل وإنتشار كثير من السمات الثقافية في دارفور بين الجماعات المختلفة، وهو نظام يقود للتماثل والتثاقف بينهم (Assimilation and acculturation).

(ب) **النشاط الرزاعي الرعوي** :

يمثل النشاط الزراعي والرعوي التقليديين النمطين الأساسيين لاقتصاديات دارفور، وتمارس بواسطة أغلب الجماعات السكانية بدرجات متفاوتة من التركيز، إما على الرعي أو زراعة المحاصيل أو مع الإنتاج الغابي .

تعتمد الزراعة بصورة رئسية على هطول الأمطار ، ويميل المزارعون لإستخدام أراضي القوز الرملية لسهولة إعدادها وحرثها خاصة في المناطق الشمالية والوسطى والشرقية لدي جماعات البرتي والزيادية والبرقد والمساليت والمعاليا والزغاوة والمسيرية وغيرهم من الجماعات. وبالرغم من أن جماعات الفور تميل لنفس الإستخدام إلَّا أنهم أيضاً يستخدمون الزراعة على المدرجات وعند المنحدرات وسفوح الجبال في جبل مرة وجبل سي وعلى ضفاف الوديان بغرض الانتاج الزراعي . أما في جنوب دارفور فتزرع جماعات البقارة مثل الرزيقات والبني هلبة والهبانية والفلاتة في الأحزمة الرمليَّة (العتمور) . (Haaland,G,1991:242)

في كل هذه المناطق تتم زراعة الدخن والذرة كمحصول غذائي أساسي بجانب زراعة الفول السوداني والسمسم والكركدي والذرة وكذلك الفول المصري بكل من جبل مرة وجبل سي وكبكابية (علي أحمد حقَّار، 2003:149). يستخدم المزارعون في مزارعهم أدوات إنتاج تقليدية بدائية مثل الحشاشة (الجرايَّة) والطورية وغيرهما من الأدوات التي ينتجها الحرفيون المحليون، وقد بدأ إستخدام المحراث الذي يجره الحيوان وأدخلت التركتورات وبعض الآليَّات حديثاً. إن هذا النمط من الزراعة يشكل الوحدة الاقتصادية الأساسية للآسرة وسط الجماعات في دارفور عدا جماعة الفور، لأن مزرعة المرأة عندهم لا تشكل وحدة من وحدات الحياة العائلية، فهي منفصلة، وذلك لأن للمرأة حرية النشاط الاقتصادي، فتزرع في مزرعتها لوحدها ولها صومعتها (دبنقة) لحفظ إنتاجها ، وتتمتع بعائدات إنتاجها، ومع ذلك فهي تساعد الأسرة بسخاء. هذا وقد قدرت مساهمة المرأة الاقتصادية خاصة في مجال إنتاج الغذاء لدى هذه الجماعة بنحو 60 % (Magda, Abdalla Ibrahim, 2006:26) ، وبذلك فإن الزراعة لا تعتبر وحدة اقتصادية للحياة العائلية عند هؤلاء.

تتميز المرأة في إقليم دارفور بقدرتها على العمل والكد والإجتهاد في الكسب ، فهي مزراعة وتاجرة تتجول في الأسواق المختلفة في القرى من حولها ، وتشيد المباني (الحيشان والرواكيب) ، وجزارة في بعض المناطق ، كما تعمل في تشيد المباني فتنقل مواد البناء وتشارك بالأجر باليومية (Magda, Abdalla Ibrahim,2006:22). إن هذه الميزة جعلتها تتخذ من جوار منزلها مزرعة. فهناك مزرعة خاصة بالمرأة جوار كل منزل تعرف (بالجبركه) خلافاً المزرعة الكبيرة

الخاصة بها لوحدها وثالثة خاصة بالأسرة كلها على أطراف القرية. وقد إنتشرت الجبراكة فأصبحت جزاءا من ثقافة كل مجتمع دارفور المستقر. تزرع المرأة في هذة المزرعة الصغيرة اللوبيا والبامية (الويكة او الضرابة) و الذرة الشامية (عيش الريف) والعجور (التبش) وفول الصويا واليقطين (القرع) وغيرها من المنتجات التي تستهلك في المنازل، وهي مزرعة مفضلة للأطفال، إذ أنَّ جُل الإنتاج فيها يخصص لاستهلاكهم، وتغرس فيهم روح وحب العمل الزراعي مبكراً.

تفقد الأراضي المزروعة بالذرة وبالمحاصيل النقدية خصوبتها كل عدد من السنوات، فيتحول المزراع من قطعة أرض لأخرى ، ويكون بذلك نمط الإنتاج هو الزراعة المتنقلة " shifting agriculture"، ذلك أن المزارعين لا يعرفون التقنيات الحديثة لتجديد خصوبة الأراضي باستخدام السماد أو لا يستطيعون الوفاء بتلبية التكاليف الماليَّة للحصول عليها. وهذا يقود إلى أن يبتعد المزارع في كل مرة عن مسكنة في قريتة بحثاً عن الأراضي الخصبة قبل العودة إلي المزرعة الأولى بعد سنوات، فيمضي ويضيع وقتاً طويلاً ويبذل جهداً في السير إلى المزرعة البعيدة بدلاً عن الإنتاج، وكان من ذلك أن إتخذ بعض المزارعين من مزارعهم البعيدة مقراً وسكناً طيلة أيام الخريف وبنوا عليها ، فانقطعت الأسرة عن التواصل الدائم مع مجتمعات قراهم الأساسيَّة.

تتطلب عمليات الحرث في الزراعة المطرية في دارفور في كثير من الأحيان الأيدي العاملة ، وهي لا تتوفر لأن أفراد الجماعة مزارعون مشغولون في مزارعهم ، ولأن العمل بالأجرة في نفس المنطقة يقابل بالاستهجان والإحتقار (Barth,Fredrick,1975:153) لأنه قد يُفقد الفرد قيم التعاون والمروءة في مجتمعه ، لذلك لا يستطيع شخص العمل بالأجر في قريتة في المزارع مما شجع للهجرة إلى خارج دارفور للعمل وخاصة في المناطق التي يتشابة نمط الإنتاج فيها الأساليب المتعبة لديهم، ولذلك كانت منطقة القضارف (هيلين يونج وآخرون، ب.ت: 9) حيث زراعة الذرة والسمسم أكثر الجهات جذباً لهم كعمالة موسمية .

جاء حل مسالة توفير العمالة لإنجاز عمليات زراعية وحرث مزارع أفراد من القرية بقيام مؤسسة النفير للعب هذا الدور وسد تلك الفجوة ، حيث يحضر الأفراد في اليوم المعلن للعمل في مزرعة دعوا لحرثها ، ويوفر صاحب المزرعة الطعام للحضور بذبح الأغنام ، بينما توفر بعض النسوة أحيانا الطعام من منازلهم كنوع من الإسهام والمشاركة. لقد جرت القاعدة أن يشارك جماعة القرية أو القرى المجاورة في النفير في مزرعة يكون غرض الإنتاج فيها الإعاشة ، أما إن كانت المزرعة كبيرة لأغراض تجارية فإن حرثها وحصادها يكون بالإيجار من وافدين من مناطق بعيدة.

هناك أنماط أخرى من المزراع بجانب الزراعة المطرية. ففي فصل الشتاء تُزرع بعض المحصولات على ضفاف الوديان باستخدام الري من الآبار مثل زراعة البصل والطماطم والشطة والثوم والبامي والبطيخ وقصب السكر والبطاطس والتمباك، إضافة للمحاصيل البستانية مثل المانجو والبرتقال واليوسفي والجوافة والموز والليمون (Barth,Fredrick,1975:150). وهناك إستفادة من الثروة الغابية ، ويشكل الصمغ العربي أهم الموارد في هذا الجانب.

نشأت أسواق مختلفة في كل منطقة يجتمع فيها أهل القرى المجاورة لتسويق منتجاتهم وشراء مستلزماتهم . يفد إلى هذه الأسواق أيضاً تجار من المراكز الحضرية القريبة . ففي تلك المراكز قامت حركة تجارية تعرف في دارفور " بأم دورور"(التجاني مصطفى محمد صالح، 1998) أي التجوال والطواف على الأسواق في الاتجاهات المختلفة من حول المركز، فتتحرك السيارات محملة بالبضائع لهذه الأسواق الأسبوعية فتوفر المتطلبات وتحمل منتجات تلك القري لأسواق المدينة.

يحاول المزارعون إستثمار ما زاد عن حاجتهم من فوائض قيمة الإنتاج الزراعي، فيعمدون إلى شراء الأغنام والضأن والأبقار وبعض الحيوانات الأخرى كالخيول والتي يمكن الحصول علي النقود مرة أخري ببيعها واستخدام عائدها أحيانا تارة أخري في الزراعة ، وهذا ما أسماه فيرث (Firth) بحلقه النمو Spiral of growth (Barth,Fredrick,1975:162) ، وقد يزيد عدد هذه الحيوانات ويصبح كبيراً مما ينتج عنه صعوبة في الحصول علي العشب في المنطقة لأنها أكبر من الطاقة الاستعابية (carrying capacity)، أو صعوبة في حيازتها دون إتلاف المزارع مما يضطر المزارع لإيجاد حل. في سبعينات القرن العشرين وما قبلها كانت العلاقات الحميمة بين الرعاة والزراع جعلت المزارعين يودعون من مواشيهم للرعاة لتكون ضمن قطعانهم ، ليأتوا إليهم في عامهم القادم في ترحالهم السنوي ويخطرونهم بزيادتها وقد توقف هذا النمط. أما في منطقة الفور فقد تحول بعض منهم وارتحلوا وساروا بجانب بعض جماعات البني هلبه الذين يرتحلون بأبقارهم صيفاً إلي ديار الفور، بينما يفعل الفور الشئ نفسه في ديار البني هلبه في الخريف.

بجانب الزراعة هناك مجموعات في جنوب وشمال دارفور تتخذ من أسلوب الحياة الرعوية نمطاً للإعاشة. ففي مناطق جنوب دارفور هناك البقارة الذي يمتهنون رعي الماشية في منطقة السافنا الغنيَّة في ديارهم، غير أنهم وللظروف الطبيعية يرتحلون من الجنوب إلى الشمال في الفصل المطير من بحر العرب في الجنوب حتى بداية مناطق القوز بالقرب من الفاشر تجنباً للأوبئة، أمافي فصل الصيف فتكون عودتهم التدريجية إلي بحر العرب مع إنخفاض الأمطار ، هذا عدا جماعة (البني هلبه) الذين يسيرون بمواشيهم تجاه ديارهم في الخريف بينما يرتحلون إلي أراضي غرب دارفور في الصيف (Haaland, K. G, 1991:9).

هناك مسارات معلومة يسير فيها البقارة بمواشيهم جيئة وذهاباً، وهي ما تعرف (بالمرحال) ، وإن وحدة الحركة لدي البقارة هي الأسرة المركبة أو الأسرة النووية ، (Barth,Fredrick,1975:150-152) لكنهم يعلمون مسار جماعاتهم والأسر الأخرى ويمكنهم الإتصال هم .

يعتمد البقارة علي تربية الماشية كنظام للإعاشة، وإن الزيادة الطبيعية في أعداد المواشي تشكل إستثماراً جاذباً يكفي للإعاشة وتلبية الحاجات وتزيد قليلاً ، ولقد ساهمت المشروعات البيطرية ورعاية الحيوان خاصة في سبعينات القرن العشرين علي الزيادة المضطردة في عددها مما أوجد قناعات الاستمرارية في هذا النمط الإعاشي، لكن إعتماد البقارة علي الدخن في غذائهم والصرف المادي الكبير في الحصول عليه جعلهم يزرعونه في الجيوب الرملية (العتمور)، إضافة إلى

تدهور البيئة بسبب الرعي الجائر للزيادة في عددية القطعان، وكان لابد من الإعتماد علي مصدر آخر وهو الزراعة، وصارت أعداد الذين يتحولون إلى العمل الزراعي يتزايد حتى أن بعضهم صارت مزارعهم واسعة وإستخدموا العمالة الزراعية من ولاية بحر الغزال، وإستخدم بعضهم الآلات الزراعية (Haaland, K. G, 1991:243-245).

يسود في المناطق شبة الصحراوية في الشمال رعي الأبل والضأن والأغنام بواسطة جماعات مختلفة من الميدوب والزغاوة والرزيقات والزيادية ، ومن بينهم من يعمل بالرعي فحسب، ومنهم من يدمج الرعي بالعمل في الزراعة خاصة بين الذين لا يملكون أعداداً كبيرة من القطعان ، وهؤلاء يقومون بتغطية نفقات إعاشتهم بدمج النشاط الزراعي بالرعوي وأحياناً يهاجرون إلي مناطق أخري مثلما يفعل الزراع . (Haaland, K. G, 1991:243-245)

يرحل الابالة عادة من الشمال في ديارهم إلي الجنوب عبر المناطق غربي جبل مرة حتى مناطق كبم ورهيد البردي أو أحياناً حتى أفريقيا الوسطي . وهناك جماعة أخري منهم تسير في إتجاه من الشمال الغربي إلي الشمال الشرقي، وكل ذلك في زمن الصيف . تأتي بعد ذلك رحلة العودة إلى ديارهم وهم يتبعون مساراتهم المحددة والمعلومة والتي اتفقت عليها كل الجماعات التي يمرون بديارهم عبر سنوات عديدة ، ويستمرون شمالاً حتى يصل بعضهم إلى وادي هور في أطراف الصحراء وواحة الخارجة (Young, Helen, et.al, 2005:54-55).

ج– النشاط التجاري والحرفي :

منذ سنوات طويلة قامت في دارفور مراكز تجارية يتوافد عليها أفراد القرى المجاورة والتجار من أماكن كثيرة وبعيدة. إن بعضاً من هذه الأسواق قامت في ملتقي طرق و لم تكن هنالك قرية أو مدينة وإنما مكان تجمع، وهي تشكل أكبر الأسواق مثل سوق السمين بمنطقة أم شنقة بشرق ولاية شمال دارفور ، وسوق أبوشواكيل جوار شعيرية بشرق دارفور وسوق دربات في شرق جبل مرة وسوق فوربرنقا في غرب دارفور ، ولكنها تأهلت وتوافد عليها السكان، وهناك أسواق أخري قامت في قري كبيرة مثل (أبو مطارق) وتجريبية وسوق كبم وبندس وكبكابية وسرف عمرة وكورما ومليط وشعيرية وسربا واللعيت وغيرها ، و أسواق مدن الفاشر نيالا وزالنجي والجنينة والضعين.

يجد السكان في هذه الأسواق متطلباتهم من المنتجات المحلية والمستوردة ، ويعرضون ويبيعون ما عندهم. إن قطعان الحيوانات عادة ما تباع إلي وسطاء ليتصرفوا في بيع جزء منها محلياً وإرسال الباقي إلي سوق المويلح بإمدرمان أو إلي ليبيا أو مصر. ربما يكون هناك أكثر من وسيطين في العملية الواحدة قبل تصديرها. هذا يعني أن سعر الحيوان يكون متدنياً لدى المنتج، وهو الحال نفسه بالنسبة للمحصولات والمنتجات الزراعية والغابية ، وينعكس علي مستوي دخل الفرد (Young, Helen, et.al,2005:65).

لدارفور علاقات تجارية خارجية منذ عهد السلاطين ، فقد نشطت التجارة مع مصر وليبيا، كما كان هناك تبادل تجاري مع الكنغو وأفريقيا الوسطي (أحمد عبد القادر أرباب، 1988:29). ومنذ عهود بعيدة قامت طرق عابرة

للصحراء (Trans- Saharan routes) من وداي وتشاد وباقرمي ونيجيريا وعبر دارفور كطريق الحج القاري، وكذلك الطرق التجارية مثل درب الأربعين الذي يقود لمدينة أم درمان ومصر وطريق الفاشر عبر الواحات إلي الكفرة بليبيا، وجميعها عضدت إزدهار التجارة الخارجية (Young, Helen, et.al,2005:58 -60)، وقد شملت الصادرات الأبل والضأن والماشية والعسل وريش النعام والعاج وقرن الخرتيت والصمغ العربي والجلود وغيرها (علي أحمد حقار، 135-2003:134).

أما النشاط الحرفي فهو واسع الإنتشار في دارفور ، وهو نشاط إقتصادي ثانوي بالنسبة للإفراد الذين يعملون أساساً بالزراعة أو الرعي ، وهو عمل إضافي في فصل الصيف . وقد ارتبطت الصناعات اليدوية بجماعات إجتماعية معينة . انعكست الإستخدامات الكثيرة المرتبطة بثقافات الجماعات علي كثرة وتنوع هذه المنتجات الحرفية . ولعل أشهر هذه الصناعات هي الصناعات الجلدية حتى عرفت بعض أنماط المنتجات الجلدية في السودان بمناطق وفرة وجودة إنتاجها، مثل مركوب الفاشر ومركوب الجنينة، إضافة إلي صناعات الفخار وأعمال السعف والصناعات الحديدية التقليدية (Magda Abdalla Ibrahim, 2006:25) والتي لا زالت فاعلة لإرتباطها بتوفير أدوات الإنتاج خاصة الإنتاج الزراعي . وقد كانت لصناعة النسيج التي اضمحلت ثم اندثرت الآن رواجاً في دارفور حتى أن سلاطين دارفور كانوا يكسون الكعبة المشرفة كل عام فيما عرف "بالمحمل ". يشكل النشاط الحرفي نشاطاً إقتصادياً يضيف لدخول الأفراد ، كما إنه يغطي القصور المادي الذي ينتج أحياناً جراء الجفاف أو الآفات الزراعية التي تضر بالإنتاج .

4– التغير الاجتماعي بعمليات التنمية :

حدثت تحولات إجتماعية في دارفور جراء تدخل منظم ومقصود من الحكومات المختلفة لاحداث تغير إجتماعي إيجابي ، وقد شملت هذه التدخلات مجالات إقتصادية متعددة، وهي ذات جذور بعيدة بدء من التدخل في نظام الأرض الذي تمت الإشارة إليه في عهد سلاطين الفور وما بعد، ولعل النماذج الآتية تلقي الضوء علي بعض العمليات الإقتصادية التنموية بحسب أن حصرها وإحصاءها أمر قد لا يتحقق ، ولكن التركيز سيكون علي بعض من تلك التي أحدثت آثاراً إجتماعية أوسع ، ومنها : (أحلام موسى آدم بشار، 2008)

(أ) شجع السلاطين ودعموا حركة السكان والتجارة في الطرق القارية الرابطة بين دارفور وغرب أفريقيا ومملكة سنار والبحر الأحمر والسعودية ، وكان من ذلك أن ازدهرت التجارة، وكان من ضمن الواردات البهارات والصابون والمنسوجات الرفيعة والأسلحة والمجوهرات . ولعل كتابات الرحالة جيمس بروس بعد زيارته لدارفور في 1793–1796 تؤكد ازدهار التجارة إذ عاد في قافلة إلي مصر تضم خمسمائة من الأبل ، ولاشك أن هذا يمثل مدي قوة الحركة التجارية أيامئذ.

ب– كان للتوجه نحو جباية الضرائب والتحول لتركيز التجارة في بحر الغزال أبان الحكم التركي وإهمال خطوط وطرق التجارة ، ثم عدم الاستقرار والحركة السكانية والهجرة في أيام المهدية الأثر الواسع علي الاستقرار المجتمعي ونتج عنه ضعف الإنتاج وتدهور الأوضاع الاقتصادية بدارفور .

ج- اهتمت الحكومة الإنجليزية علي عهدها بتوفير حاجيات السوق البريطانية من المواد الخام الصناعة ، ولذلك دعمت مشروعات الزراعة الواسعة ذات الإدارة الممركزة مثل مشروع الجزيرة والزراعة الآلية في منطقة القضارف ، وبعض الصناعات ، وقد تمركزت في مثلث محور مدن كوستي و كسلا و الخرطوم (Kosti- Kasala-Khartoum) ، ما عرفت بالكافات الثلاثة (Three ks) ، ولم يجد صغار المزارعين في الزراعة المطرية التقليدية إهتماماً ولا الرعاة ، حتى أنه في عام 1955م كانت عدد المشروعات في السودان 1170 مشروعاً ليس منها مشروع واحد في دارفور ، واهتمت تلك الحكومة أيضاً باستقرار المجتمع بإعادة ترتيب إدارة القبائل والمحافظة علي زعمائهم وعدم إضعافهم حتى لا يتعثر النظام، وهي ما عرفت بالنقلة الناعمة Soft landing policy) التي تتنازل فيها النظم الإدارية والقواعد القديمة للجديدة المختلفة بيسر .

بدأ التعليم النظامي بعدد قليل من المدارس في المراكز والمدن وبعض القري الكبيرة مثل الطويشة والضعين، ودخل النظام الطبي الحديث بقيام بعض المستشفيات والشفخانات البشرية والبيطرية ، وقامت بعض فرق التطعيم ضد بعض الأمراض مثل الجدري ، ودخل السوق منتجات كثيرة جديدة علي المجتمع ، وهذه نقلات علي قلتها وضعف أثرها إلا إنها كانت البداية ، ومع ذلك فإن سياسات التنمية علي هذا العهد أوجدت درجة من الفروقات بين الأقاليم السودانية المختلفة.

د- بعد الاستقلال ورثت الحكومات الوطنية أوضاعاً إقتصادية تعكس فروقات في التنمية الإقليمية، ولكنها لم تغير من ذلك النهج في إقامة المشروعات حتى أنه في منتصف الستينات من القرن العشرين نفذ ٢٢٨٠ مشروعاً لم يكن أي منها في دارفور . ويبدو أن الفكر التخطيطي التنموي قد عجز عن وضع نماذج تنموية تفي بمتطلبات التنمية خلافاً لنموذج الزراعة المروية في محور الجزيرة ، وحتي عند ما شرعت الحكومة في إنفاذ مشاريع الزراعة المطرية بالقضارف فشلت فيها وتركت الأمر كله الخاص للقطاع .

كان من ابرز إنجازات العهد الوطني في دارفور الخط الحديدي الذي يربط دارفور ببقية إنحاء السودان ، وطريق نيالا- كاس- زالنجي ، وقيام المطارات وتطور الإتصالات ثم قيام مشروع تنمية غرب السافنا في جنوب دارفور ومشروع جبل مرة للتنمية الريفية، وقد توقف المشروعان الأخيران منذ العام 2003م، وقد عجزتا عن أن تقدما الإستدامة، وهناك أيضاً مشروعي تنمية المناطق الريفية المختارة في أم كدادة وعد الفرسان ، وكان لهما الأثر الكبير في التنمية الريفية.

ظهرت الصناعات التحويلية في مجال إنتاج الزيوت والصابون والصناعات الخفيفة الخشبية والحديدية علي يد القطاع الخاص ، في حين تعثرت صناعات أخري مثل المدبغة والنسيج بنيالا والمسالخ وتصدير اللحوم ، كما توقف عمل المناشير لقطع الغابات في تلس وغرب دارفور بغرض ترحليها للخرطوم دون مراعاة للتجديد مما أثر سلباً علي البيئة المحلية المتدهورة أصلاً بفعل الجفاف والتصحر .

لكن العهد الوطني شهد أيضاً إنشاء مدارس كثيرة في دارفور خاصة في بداية الستينات الذي أسس لها بوضع اللبنات الأساسية، ثم في منتصف السبعينات وما بعد. وقد توقف تمويل الإنشاءات، فقامت علي مبان مؤقتة ، وتحتاج

إلى جهود إضافية كبيرة لتؤدي وظيفتها بكفاءة، وأقبل المجتمع الدارفوري علي التعليم بعد أن دب فيه الوعي الإجتماعي، ولحق بركب التعليم عدد مقدر، ومثلهم لم يجدوا الفرصة له ، وهكذا في مجال الخدمات الصحية .

5– آثار الأوضاع الأقتصادية على مجتمع دارفور:

أثرت الأوضاع الاقتصادية في دارفور علي أنماط السلوك والعلاقات والعمليات الاجتماعية وحركة المجتمع بدرجات متفاوتة في مختلف الأزمنة والأمكنة. نتج عن هذه الآثار تحولات عميقة وعمليات كبيرة كمغادرة السكان بالهجرة والنزوح أحيانا، وأوجدت درجة من الاستقرار وتحولات ايجابية أحياناً أخرى .

أحدث إستخدام الأرض، أهم الأصول الاقتصادية في دارفور،آثاراً اجتماعية واسعة النطاق وعميقة، وفيما أوجد إستقرار بعض الجماعات بواسطة السلاطين والأفراد وبواسطة الملاك إرتباطات وعلاقات اجتماعية متميزة قادت للتماثل الثقافي بينها، فقد تشابهت طرق الحياة وأساليب الإنتاج وأنماط ثقافية عديدة ميزت تلك المجتمعات حتى غدت اللهجة العربية لجماعات غير عربية هي اللهجة المستخدمة لجماعات عربية تقطن معها في الحاكورة مثل الجوامعة في جبل مرة، وماثلت لهجة البقارة العربية تلك التي يتحدث بها الفلاته في جنوب دارفور، وتشابهت كثير من الأدوار والوظائف المختلفة للنساء وتلك الخاصة بالرجال، وأنماط الغذاء والسكن وغيرها. وقامت علي أثرها مؤسسات كثيرة مثل (النفير)، وهو يعني العمل التعاوني الجماعي والتكاتف لإنجاز مهام والمساعدة في أنشطة مختلفة، مثل إنجاز عمليَّات زراعيَّة أو بناء المساكن المؤقتة مما تنتجه مزارعهم من القصب(عصام محمد ابراهيم، 2007:77-84)، وكذلك مؤسسة الخلوة التي يتجاوز دورها التعليمي بتحفيظ القرآن وتعليم علوم الدين إلي الدور الإرشادي وتغيير أنماط السلوك وبعض العادات والتقاليد، وهي بذلك أداة تماثل وتآخي وتوادد (عصام محمد ابراهيم، 2007: 61). ورغم هذه الصورة التي تبدو إيجابيَّة لاستخدامات الأرض فهناك شواهد ماثلة على ما أحدثتها من جوانب سلبية تفوق كل ذلك. فقد نتج عن نظام ملكيَّة الأراضي حروب متعددة، من ذلك حرب قبيلتي الرزيقات والمعاليا، والبرقد والزغاوة، والزياديَّة والبرتي، والعرب والمساليت والبني هلبة والرزيقات غيرها، هذا إضافة لعمليات النهب والسرقة وهجمات الجماعات المسلحة إلى تلك المناطق (اسماء محمد جمعة، 2013).

كان لكل هذه العمليات آثار على الأوضاع الاقتصادية، وذلك بتخصيص ميزانيات مقدرة لإستتباب الأمن والاستقرار الاجتماعي على حساب الجوانب الاجتماعية من صرف على الخدمات من صحة وتعليم ورعاية اجتماعية وغيرها، إضافة إلى فقدان الأرواح وتعطيل آخرين عن العمل بسبب الإعاقة أو خفض قدراتهم، وكذلك خفض الأراضي الزراعيَّة بعدم تمددها بعيداً عن الجماعة للإستنجاد بهم عند الضرورة، أو الهجرة والنزوح، ومثل ذلك خفض القطيع المملوك.

تشكل الزراعة والرعي أساس إستخدام الأرض وعليهما إنبنت كثير من العمليات والعلاقات الاجتماعية، فقد قامت نظم ايجارة الأراضي عبر تقليد (العوايد) ومنع التصرف فيها بالبيع أو الهبة، وتقييد حركة الحيوان في موسم الزراعة إلا بعد

الحصاد عند السماح بممارسة الرعي الحر ما عرف (بالطلق)، والتراضي بقبول التعويض أو العقاب (الغرامة) بعدم التقيد بهذا العرف، والاستخدام المشاع لموارد المياه، وتحديد مسارات (مراحيل) لقطعان الحيوانات بالنسبة للرعاة، وهي مسارات متفق عليها بين جماعات المستقرين والرعاة لزمن طويل، وقامت عليها علاقات اجتماعية إذ كان يحتفي المستقرون بقدوم أسر الرعاة المرتبطين بالمسار علي حاكورتهم، ومثل ذلك يحتفي الرعاة بلقاء أخوانهم من القاطنين.

لقد أحدث مثل هذا التنظيم الاجتماعي درجة من استقرار المجتمع، غير أنه يتعرض للإخلال فتقوم النزاعات بين الرعاة والمزارعين التي تصل مرحلة الحروب بينهما، وتستخدم فيها الأسلحة الحديثة. ولقد تواترت مثل هذه النزاعات خاصة فيما بعد سبعينات القرن العشرين، فقد شهدت الفترة من 1976م وحتى 1998م صراعات بين مختلف المجموعات بلغت ستا وعشرين في مجملها.

إن إتجاه إستثمار المزارعين في الحيوانات وزيادة مساحتهم المزروعة قلل من الأماكن المتاحة لرعي حيوانات أهل الأرض (الحاكورة) من ناحية، وتمددت وتوسعت في المساحات المخصصة لمسارات الرعاة، كما زادت أعداد الحيوانات لدى الرعاة ، وتغير أساس جماعة الرعي في المرحال، فأصبح يضم أسراً كثيرة لضرورات أمنية وتحسباً لأي نزاع، إضافة إلي الزيادة في تلك الأنشطة نتيجة للزيادة السكانية، فأوجدت الصراعات بين جماعات الحاكورة نفسها التي تتخذ في الغالب وسيلة اللجوء إلي المحاكم أسلوباً لحسم النزاع، وصراعاً بينهم وبين الرعاة الذي كثيراً ما يتطور بسرعة من مشكلة يسيرة إلي صراع قبلي كبير يروح ضحيته أفراد كثر. يبدو إنَّ إتجاه الأفراد لزيادة مواردهم الاقتصادية وزيادة اعداد الحيوانات أدى إلى تخريب وتدمير للموارد ففقدت ممتلكات وحرقت قري ومزارع ونهبت حيوانات، ودمرت ولوثت الآبار، وتقود كل هذه العمليات إلي العصف بعلاقات الجماعتين التي نمت عبر قرون. إن التكرار السريع والتواتر لهذه النزاعات في الفترات الحديثة عمل علي طول فترة سوء العلاقات والمواقف العدوانية وانعكست علي الأنشطة الاقتصاديَّة كل هذه الجماعات .

في مثل هذه الظروف ذات الصراعات المتواترة ظهر النهب المسلح (armed looting) في بداية ثمانينات القرن العشرين، ثم ما لبث أن اشتد وتم نهب المواشي والممتلكات والعربات وقتل كثير من الأبرياء، وقد بذلت جهود أهلية ورسمية لاحتواء الظاهرة، غير أنها لم تفلح، إذ الجاني لا يعرف إلا بعد فتره طويلة من عمليته ويختفي أثره ويصعب تقصيه أحياناً للمقاومة الشرسه التي يبديها بإستخدام أسلحه حديثة. لقد كان لهذه الظاهرة أعمق الأثر في إختلال الأمن حتى راجت المقولة " نهب ساعتين أخير (أفضل) من إغتراب سنتين " أي أنَّ العائد المادي والاقتصادي من عمليات النهب التي تستغرق ساعتين تفوق عائدات المهاجر المغترب المادية لسنتين إثنتين، ولذلك حاول أغلب السكان في دارفور الحصول على السلاح لحماية أنفسهم وممتلكاتهم حتى أن بعضهم تخلص من نصف ما لديه من الماشية للحصول على السلاح لحراسة النصف الآخر وأسرته ، وتلك مقدمة لحيازة السلاح الحديث وإنتشاره ، وتحت قناعة الجماعات بأنه ليس هناك من هو أفضل لحماية أسرهم وممتلكاتهم من أنفسهم، وكل ذلك بعد الجهود الرسمية والأهلية، لذا فقد غدا أمر جمع السلاح منهم أمراً صعباً والجهود المبذولة فاشلة وغير مجدية .

في هذا المناخ الأمني المضطرب ذو الصراعات القبلية المتواترة والنهب المسلح الواسع الانتشار وعدم قدرة الجماعات المختلفة على مواجهتها بانفراد إلا تحت التضامن ظهرت لأول مره في تاريخ دارفور تكوين المليشيات التي أسست بغرض الحماية أساساً ، ولكنها تجاوزت أحياناً للتعدى الهجوم على القرى، وساد عدم الأمان، والشواهد على الهجمات الشرسه وفقدان الولد والأهل والممتلكات وحرق المدارس والشفخانات والأسواق وبعض المؤسسات الأخري كثيرة ، فتوقف التعليم والعلاج الطبي والخدمات الأخرى والتنمية التي كانت أصلاً غير متوازنة، وتداعت كل جماعه إلى جماعتها، وتقيدت حركة السكان، فتأثر النشاط الاقتصادي جميعه بسبب هذه الظروف، فصارت الزراعة محدودة في مساحاتها، وتوقف جمع الإنتاج الغابي والعمل في (جناين) الصمغ العربي، وتم التخلص من كثير من الحيوانات، وتعذر أو صار من العسير الوصول للأسواق لعرض المتبقي من المحصول بعد الحرق والنهب والحصول علي المستلزمات، وكان ذلك سبباً لأكبر عملية هجرة ونزوح في مجتمعات دارفور.

ومن بعد ظهرت المعسكرات التي تضم آلاف النازحين الذين ليس لديهم إلا فراش الأرض وغطاء السماء عند وصولهم. فمعسكر الحميدية بزالنجي الذي قام في العام 2003 به حوالي 92132 نازحاً ، وقد عمل مجتمع المدنية كمضيف تم تدخلت الحكومة وديوان الزكاة ببعض المؤن، ومن بعد تولتها المنظمات الطوعية (أحلام موسى بشار،2007: 114)، وهكذا في أغلب بقية المراكز الكبرى في دارفور. وهذا يعني أنَّ المجتمع الذي كان منتجاً ويعتمد في كسبه علي ما ينتجه من محصولات ويستثمر أحياناً من فوائض إنتاجه قد تعطلت كل طاقاته، وصار حبيساً في دائرة المعسكر إلا قلة، وهاجر قليل منهم إلي منطقة القضارف وبدرجة أقل إلي ولاية الخرطوم، ثم جاءت الحرب في 2003 بوزرها وتداعياتها فزادت الأمر تعقيداً.

لقد تأثرت جماعات الرحل في مساراتها بهذا الوضع المضطرب، فلم تعد مسارات البقارة تتجاوز خط السكة حديد بالقرب من مدينة نيالا كأبعد نقطة، وأصبح طريق (نيالا زالنجي كاس) نهاية مسار جماعات البني هلبه في ترحالهم شمالاً في الصيف، وتقيد وصول الأباله إلي المراعي الشمالية في الجزو ووادي هور والعطرون، وتحول كثير من جماعات البقارة إلى مزارعين واستقروا في ديارهم، وانه لم يتبق منهم من يمتهن الرعي كحرفة سوي 10- 15% منهم Young, Helen, (et.al,2005:62-194)

أثرت الأوضاع الأمنية علي حركة الرعاة بصفة عامة في مجتمع دارفور، فاضمحلت الأسواق بل أن أغلبها قد توقف، فالمنتجات لاتصل إلي الأسواق بيسر، وعائد المنتجات عرضة للنهب عند العودة للقرية، والعربات التي تنقل البضائع والسلع والمنتجات الأخري تتعرض للنهب وقتل الركاب ونهبهم ، وقطار نيالا الخرطوم هو الآخر غير آمن رغم انه أصلاً لم يجد التطوير منذ إنشاء الخط إلا بعد بدء عمليات نقل البترول من مناطق ابيي حيث تم تحديثه إلي بابنوسة . لهذه الأسباب إرتفعت أسعار السلع وهاجر كثير من التجار إلي أطراف المدن في دارفور والخرطوم وانهارت تجارة الماشية، حتي أن أسواقاً هامة مثل مليط التي تصدر مابين 20 ألف إلي 30 ألف رأس من الإبل سنوياً إلي ليبيا قد إنهارت وتركها التجار.

نتيجة لهذا الوضع الأمني تدنت الأسعار في دارفور رغم زيادة الطلب علي الاستهلاك المحلي وزيادة الطلب العالمي للحوم الحمراء (export-led demand) . إن أسعار الحيوانات في الأسواق الكبيرة قبل التصدير مثلما في سوق المويلح بأم درمان (Terminal market prices) متضاعفة أكثر من أربع مرات السعر، وهذا يعني أن الأفضلية في السوق لصالح التاجر ولم يستفد المنتج إلا القليل، وهناك عدد كبير من الوسطاء، وإن التجار المحليين لا يملكون القدرة المالية العالية لإنعاش السوق، وهذا يزيد من خفض سعر الحيوانات في هذه الأسواق الكبيرة، خلافاً للوضع الأمني المتدهور، وأن المواشي تسلك طرقاً طويلة تستغرق مابين 80-90 يوماً، وتقدر نسبة الخسارة بموت 1% للضان، و4% للأبقار و5% للإبل من جملة كل قطيع (Young, Helen, et.al,2005:57-75).

عندما تدهورت الحالة الأمنية تعطلت الطرق التجارية ،ومنها طريق الهجرة إلي ليبيا وقفلت. كانت هجرة المواطنين إلى ليبيا تحقق إستقراراً إجتماعياً عبر تحويلات العمال المهاجرين من دارفور والذين يقدر عددهم بين 150 ألف 250 ألف شخص يزيد عمر أكثر من نصفهم عن ثلاثين عاماً. إن تحويلات المهاجر الواحد النقدية يقدر في العام بين 40 دولار إلي 900 دولار إضافة إلي للتحويلات العينية المتمثلة في المعدات المنزلية والمواد الغذائية والحافظات البلاستيكية والمراتب وغيرها، وقد توقفت جميعها بل أصبح الإتصال بهم غير ممكن، ومن ناحية أخرى لا يعرف المهاجرون ايضاً في بعض الأحيان مكان نزوح أهليهم الذين صاروا أكثر إعتماداً على المنظمات الطوعية في الحصول علي الإعانات وبعض الخدمات، ولم يعد لهم دور كبير يذكر في المدن التي استقروا حولها في المعسكرات أو هاجروا إليها، فهم يفتقدون المهارات المطلوبة في المجتمعات الجديدة والتي يكون اكتساب أغلبها بالتأهيل والتدريب، وإن ثقافاتهم الريفية لا يتناسب إنتاجها الحرفي ومتطلبات غالبية سكان الحضر، وأصبح الأمر يحتاج إلي التدخل التنموي لاكتساب تكيف علي نمط يناسب حياتهم الجديدة للكسب، خاصة وأن الأجيال من الصغار إفتقدت التدريب علي متطلبات الحياة في القرية، وسيبتعدون أكثر كلما طال بقاؤهم في هذه المعسكرات، وأن الباقين في القري سيظلون متأثرين بدرجة من الانعزال تقيد سرعة تغيرهم ومواكبتهم للحياة عند المحاولة لنقلهم إليها.

6- هندسة الحياة الاجتماعية في دارفور: بوابة حلول المشكلات:

تعتبر ملكية الأراضي في دارفور أهم الأصول وعنصر الاقتصاد الأول الذي يقوم عليه كل الأنشطة الاقتصادية الأساسية المتمثلة في الرعي والزراعة، إضافة إلي أنشطة وفوائد أخري. إن الباحث في مشكلات العلاقات والعمليات الاجتماعية في دارفور لابد له من إيلاء الأمر غاية عنايته بالنظر إلي حقوق الجماعات دعماً للاستقرار الاجتماعي، خاصة وان النظام الموجود لا يحرم الاستفادة من الزراعة والرعي والماء. ولابد من الإشارة إلي أن اتجاه إنتشار البستنة والحدائق علي الوديان بدأ بحيازة الأرض عن طريق الشراء، وهذا يعني إن تلك الحقوق صارت أحياناً فردية، وإنه في المدي البعيد ومتي ما توفرت بناء قدرات أخري و تأهيل لمجالات مختلفة لإدرار الدخل والكفاية المعيشية سيكون الأمر واقعاً، وهذا يتم عبر برامج التنمية، وعندئذ فان نظام الحواكير لن يكون له أثر علي نحو ما هو عليه اليوم.

إنَّ هذا التحول تجاه حيازة الأرض يمكن دعمه بتطوير النظام الرعوي في دارفور بالعمل على إستقرار الرحل، فهم يملكون أراضٍ شاسعة على إمتداد مئات الأميال في ترحالهم قبل دخولهم ديار الآخرين (حواكير)، فتحدث الاحتكاكات والمشاكل. إنَّ ديار الرعاة تلك تتميز بالخصوبة العالية ومراع وفيرة، غير أنها تنقصها المياه، وهذا يعني أن لابد من العمل على تنمية هذا القطاع بحفر الآبار الإرتوازيّة وبناء خزانات وحفائر ضمن عمليَّات حصاد المياه، وإنشاء قرى يتم فيها توفير الخدمات الأخرى من صحة وتعليم ورعاية إجتماعيَّة وغيرها، وهذا يعني أساساً إستقرار البدو الرحل. في هذا الصدد لابد من الإشارة إلى إستعداد الرحل للإستقرار، وهو جانب نفسي واجتماعي يُسهل من عملية الإنتقال، فقد قال أحد شيوخ قبيلة المسيرية " إنَّه ليرجو اليوم الذي يستكمل فيه إستقراره وترك الرحيل جيئة وذهاباً إلى بحر العرب في فصلي الصيف والخريف بحثاً عن المرعى لتربية الحيوان في بحر العرب". إنَّ الاستقرار يوفر مجالات أخرى واسعة للعمل لإنخراط بعض الأفراد في مهن أُخرى أساسيَّة أو ثانويَّة بالجمع بين الرعي أو الزراعة، وعندها يكون السعي وراء المصالح الحياتية والإنتاج.

أمَّا بالنسبة للمستقرين في قرى فإنَّ المساحات المطلوبة لزيادة الرقعة الزراعيَّة ستتوفر لوجودها أصلاً ، وأيضاً طالما أنَّ بعض أفراد المجتمع قد بدأوا يحصلون ويستخدمون وسائل نقل حديثة للترحيل وتناسب كميات وطبيعة إنتاجهم،وهي المركبات ذات الدفع الثلاثي (التكتك) بترحيل محصولاتهم وحاجياتهم إلى الأسواق المحليَّة وإلى المزراع حتى البعيدة منها.ثم إنَّ عمليَّات التنمية من تعليم وتدريب وغيرها تعمل على تطوير نظراتهم للحياة وتحث بعضاً منهم– خاصة ممن نالوا قدراً من التعليم – بالخروج من المنطقة والهجرة إلى حيث توفر مجالات عمل أرحب وربما أفضل في نظرهم، وتلك ضريبة التنمية بفقدان الأماكن لأبنائها.

إن تطوير الزراعة بإدخال أدوات فعالة وبذور محسنة وبأساليب تجديد خصوبة الأرض يحفز على إستغلال مساحات تترك بوراً لسنوات حتى تتحول إلي مزارع هشاب لتقطع مرة أخري لإعادة زراعة المحاصيل، وهنا نشير أن لابد للفكر التنموي السوداني من أن يعمل علي استحداث أساليب لتطوير الزراعة المطرية طالما عجز عنها لما يقارب القرن من الزمان. إن اتجاه الرعاة للإستقرار والزراعة لابد من أن يُدعم بتحسين وتطوير الزراعة والعمل علي استقرار الرحل بتربية الحيوانات في مزارع بدلاً عن السفر الطويل الذي يصعب معة تقديم الخدمات وتنفيذها.

نتج عن علاقات المزارعين والرعاة مع اعتبار عامل الأرض والنزاعات أن توسعت وقادت لحروبات، وأفرزت ظاهرة أكبر تحرك سكاني في دارفور بالنزوح إلي معسكرات بالقرب من المراكز الحضرية وبالهجرة. ولابد من العمل علي إستقرار المجتمع وإيقاف الحروبات والنزاعات و إعادة ترتيب الأمور بعودة النازحين. ففي دارفور كثير من الآليَّات الشعبيَّة التقليديَّة والتي تُعرف بالجُوديَّة، وهي مؤسسة اجتماعيَّة تتألف من عدد من الأشخاص المشهود لهم في مجتمعهم بالعدالة والمعرفة بالأعراف، وهي تُعنى بحل المشكلات من أصغرها (الخلافات الزوجيَّة) وحتى الحروب بين القبائل، ولابد من العمل لتطويرها، كما لابد من تفعيل القوانين بصرامة لضبط المجتمع، نقول بهذا وقد تأثرت الأوضاع الأمنية في بعض السوانح

بتدخلات السياسيين في الصراعات التي تنشأ بين الجماعات القبليَّة لمناصرة طرف على الآخرلقاء الكسب السياسي (علي أحمد حقار، 2003)، ولابد أيضاً من إيقاف التدخلات السياسية ومناصرة الحكومات لأطراف لتجد التأييد، ولن يكون ذلك ممكناً إلَّا بتفعيل القوانين والإستقلال القضائي وتكوين المجالس الشعبية للمناطق للمساهمة في عمليَّات وضع حد للنزاعات، وعندها يمكن تقديم وتطوير البرامج الاقتصادية لصالح التحولات الإيجابيَّة في المجتمع.

إن بقاء جماعات النازحين بأعداد كبيرة في المعسكرات مع الاعتماد علي الإعانات يفقد الأجيال الجديدة الثقافة المرتبطة بالأرض والزراعة والرعي، ويتوقف نقل تلك الخبرات إليها عملياً، مما يستدعي سرعة إيقاف الحروب وإعادتهم إلي قراهم، وأن طول بقائها يتطلب تأهيلاً جديداً لمجالات عمل وإعاشة تناسب الوضع الجديد، وتكون التكلفة الاجتماعية والاقتصادية كبيرة .

يقود الاهتمام بالتنمية والخدمات إلي توجيه المجتمع إلي ثقافات مرتبطة بالإنتاج وعلاقاته، وإن الروابط الإجتماعية تكون في خدمة ورفاهية الجماعة ودعم الاستقرار والتعايش، ولعل من أهم عناصر بسط الأمن وإنفاذ برامج التنمية والخدمات هي قناعة الجماعات وتعاونها ، ولن توفر القوة وحدها الاستقرار.

إن تشييد الطرق وتطوير السكة حديد، وتوازن برامج التنمية وقيام مشروعات تنموية تستوعب الطاقات وتوجه المجتمع للتعاون المثمر، وتنشيط التجارة الداخلية، وتقديم وتوسيع خدمات التعليم والصحة والإعلام وتشجيع الأنشطة الداعمة لتطور العلاقات الاجتماعية وقيم التعاضد والتعاون من رياضة وجمعيات وغيرها هي الطريق إلي الإستقرار الإجتماعي. إنَّ كل هذه العمليات هي عبارة عن هندسة للحياة الاجتماعية في دارفور لتعمل الأوضاع الاقتصاديَّة على جلب الإستقرار والنفع والتقدم للمجتمع.

قائمة المراجع:

(1)- آدم الزين محمد، التغير في المجتمع وأثره على الصراع القبلي في دارفور :بإشارة خاصة إلى إقليم دارفور، في آدم الزين محمد والطيب إبراهيم أحمد وادي، رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية،جامعة الخرطوم، ١٩٩٨.

(2)- ادم الزين محمد، دارفور: من الانفلات الامنى إلى السلام الاجتماعي، معهد الادارة العامة والحكم الاتحادي، جامعة الخرطوم،2008.

(3)- أحمد عبد القادر أرباب، دارفور عبر العصور، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم 1998.

(4)- التجاني مصطفي محمد صالح، الصراع القبلى في دارفور : اسباب وتداعياته وعلاجه، شركة مطابع العملة المحدودة، الخرطوم 2006.

(5)- التجاني مصطفي محمد صالح، مسببات الصراع القبلي في السودان، في آدم الزين محمد والطيب إبراهيم احمد وادي، رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، معهد الدراساتا الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم،1998.

(6)- هيلين يونج وآخرون، دارفور سبل المعيشة، ملخص تنفيذي وتوصيات ،جامعة الأحفاد للبنات، ام درمان، ب.ت.

(7)- محمد سيلمان محمد، السودان : حروب الموارد والهوية، دار كيمبردج لنشر ، المملكة المتحدة، 2000.

(8)- عصام محمد ابراهيم، النفير والتنمية: دراسة انثروبولوجية تطبيقية في مجتمع دارفور، شركة مطابع العمة المحدودة، الخرطوم 2007.

(9)- علي أحمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2003 .

(10)- يوسف سليمان تكنة، الآثار المترتبة علي ظاهرة الصراع القبلي في دارفور، في آدم الزين محمد والطيب ابراهيم وادي، رؤي حول النزاعات القبلية في دارفور، معهد الدراسات الافريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، 1998.

(11) -Barth, Fredrick, Economic Spheres in Darfur, in Raymond Firth,(ed.), Themes in Economic Anthropology, (3rd edition), Tavistack Publishers, London, New York, Sydney, Toronto, Wellington, 1975.

(12) - Bourguignon, François, The Effect of Economic Growth on Social Structures, The World bank, October, 2004.

(13) - Haaland, G, Systems of Agricultural Production in Western Sudan, in Graig, G. M.(ed.), The Agriculture of the Sudan, Oxford University Press, 1991.

(14) - Magda Abdalla Ibrahim, Impact of Darfur Conflict on Western Traders, Partial Fulfillment Dissertation for the requirement of M.Sc. in Gender and Development, Ahfad University for Women, Omderman, April, 2006.

(15) - Simpson, L. G., Land Tenure, in Graig, G. M.(ed.), The Agriculture of the Sudan, Oxford University Press, New York, 1991.

(16) - Young, Helen ، et.al., Darfur- Livelihood under Siege, Feinstein International Famine Center, June 2005.

(2)-**الرسائل والأطروحات الجامعية :**

(1)-احلام موسي أدم بشار، دور الامنظمات الطوعية في التنمية الاجتماعية، دراسة حالة منظمة لجنة الانقاذ الدولية بمعسكر الحميدية النازحين بمحلية زالنجي، بحث قدم لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة النيلين، سبتمبر 2008.

(2)- اسماء محمد جمعة، دور المؤسسات والآليات الاجتماعية التقلدية في فض الصراعات في دافور، بالتطبيق علي محلية كتم، بحث قدم لنيل درجة الدكتوره في علم الاجتماع، جامعة النيلين، 2013.

(3)- صالحية بدوي عبد الكريم غانى، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للحرب في دارفور، دراسة حالة معسكر أبوشوك بولاية شمال دارفور، الفاشر، بحث قدم لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة النيلين 2011.

(3)-**المواقع الإلكترونية:**

(1)-الجهاز المركزي للاحصاء، الاحصاء السكاني للعام 2008، الخرطوم-السودان من http://www.cbs.gov.sd